التي قد تترتّب على مشاريع القرارات التي اقترحها معسكر «الاشتراطات»، والمرشّحة لأن يقرّها المركز اذا طرحت للتصويت، على تحالفه مع وزير الدفاع، الذي شكل الركيزة الاساسية، حتى الآن، لاستمرار حكومة الوحدة الوطنية. لكن حرص شامير على الحفاظ على ذلك التحالف، وبالتالي على استمرار الحكومة، لا يخلو من معضلة لا يملك شامير حلاً لها. فعلى حدّ قول المعلّق الصحفي، يوسف حاريف، فان مصير حكومة شامير، في ضوء مساعي بيرس المحمومة الى حل الحكومة، مضمون طالما رغب رابين في ذلك. فبيرس اضطر، حتى الآن، الى ملاءمة تحرّكه مع وتيرة رابين؛ لكن كل الدلائل تشير الى ان رابين بدأ يشعر بالضغوط التي ربما يصعب عليه التغلّب عليها. فوزير الدفاع يعترف بأنه «كبح الاتجاهات التي تعاظمت (لحل الحكومة) في صفوف المعراخ، لكن ليس بمقدوره فعل ذلك لأمد طويل. فالوضع اصبح صعباً بالنسبة اليه» (**معاريف**، ١٦/٢/١٩٩٠).

وهذا يعني ان تحالف شامير ـ رابين ليس تحالفاً استراتيجياً في كل ما يتعلّق بالنظرة الى كيفية التقدّم في مسار التسوية. وهنا تكمن المعضلة. «فرفض مواقف رابين معناه، بالضرورة، حل الحكومة والمخاطرة بتشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة بيرس، الّا اذا تمكّن انصار رابين، في حزب العمل، من انتزاع قرار باجراء انتخابات مبكرة، بدعوى ان من يتحدث بالذات عن ضرورة حل حكومة الوحدة من اجل التقدّم في عملية السلام، عليه ان يعترف بأن حكومة ضيّقة القاعدة لن تتمكّن، ابداً، من تحقيق السلام. ولكن اذا اتجه شامير نحو حل وسط مع رابين، من خلال التسليم بضمّ مبعدين [الى الوفد الفلسطيني مثلاً]، فعندها سوف يخاطر باحداث شرخ علني في صفوف الليكود، وبانشقاق لا مفرّ منه» (**المصدر نفسه**).

استقالة؛ ثقة؛ تفجير؟

قالت مصادر مختلفة في الليكود الى مراسل احدى الصحف الاسرائيلية، عشية انعقاد المركز: «انه، في أي من الصراعات حول مراكز النفوذ في تكتل الليكود، لم يكن، في أي وقت مضى، احساس واضح كهذا بأن الانفجار واقع ولا مفرّ منه» (**دافار**، ١١/٢/١٩٩٠).

هذا التوقع المتشائم، ازاء ما يمكن ان يحصل في جلسة المركز، كان مبعثه اخفاق الاطراف المتصارعة في الاتفاق على جدول أعمال لضمان سير الجلسة بانتظام. فكل ما تمّ الاتفاق عليه هو ان يفتتح الوزير شارون الجلسة بكلمة قصيرة، ثمّ يدعو رئيس الحكومة الى القاء خطابه؛ وبعد ذلك تبدأ المناقشة (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). لكن المحاولات تكثّفت، قبيل افتتاح الجلسة بقليل، من جانب اوساط مقرّبة من الوزير ليفي، للتوصّل الى تسوية بينه وبين رئيس الحكومة. لكن شامير رفض، بعناد، مطالبة الوزير ليفي بأن يحدّد شامير موقفاً واضحاً بالنسبة الى تركيب الوفد الفلسطيني. ولمّا لم يتحقق التفاهم، واصبحت الجلسة على وشك الافتتاح، كان واضحاً ان نسف الجلسة هو مسألة وقت فقط (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٩٠).

افتتح الجلسة، التي لم تدم طويلاً، الوزير شارون، رئيس مركز الليكود، فأشار الى ان الخطاب المركزي في الجلسة سيلقيه رئيس الحركة رئيس الحكومة شامير، ثمّ تبدأ المناقشات التي اتفق على ان يشارك فيها ٢٥ شخصاً تمّ الاتفاق على اسمائهم. وتحدث شارون قليلاً عن ترتيبات الاقتراع، ثمّ ألقى قنبلته السياسية، معلناً استقالته من الحكومة، «لكي اواصل النضال من اجل الاهداف القومية التي تتعرّض للخطر، جرّاء سياسة الحكومة الحالية». واتهم حكومة شامير بالمسؤولية «عن فلتان ' الارهاب' الفلسطيني»، و«بأن الارهاب العربي فرض القتل والعنف داخل عاصمتنا القدس، وعملياً عادت المدينة مقسّمة، وحكومات اسرائيل تسلّم بهذا الوضع». وأضاف شارون موجهاً الكلام الى شامير: «ان خطتك السياسية تقود اسرائيل الى اقامة دولة فلسطينية. انك تطلب من الحركة منحك مجال مناورة. ولكن حرية المناورة والأمن لا يستويان» (**المصدر نفسه**).

واستقالة شارون لم تكن مفاجأة لمعسكره فحسب، بل ـ كما يبدو ـ كانت مفاجأة ايجابية لمعسكر شامير، حيث قال بعض الوزراء في ذلك المعسكر: «لقد انتظرنا رسالة شارون وقتاً طويلاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٩٠). لكن شامير، الذي بدأ يلقي خطابه، كان الاكثر مفاجأة